

فاذا ثبت تمام كونها عظمة عند وجود غيرها فاسمها استحقاقا لثمة اسمها
 روية لها بعين الحفارة وايضا اذ لا عال لها واصطاعة وقد صح حديثونها
 عن قيل وقال واصطاعة المال وكذا انما هذا المثل المطلوب عليها ولا قال ذلك
 اشكر فهو كما قال في محمولون رزقكم انكم تكونون اي شكر رزقكم فيستوصد الحقت
 يطلب وهو انما استحقاقه لفظه في قوله والنقص عطف عام على خاص والاعتقاد
 في ذلك والقبول في اذ اهل من ثمرات الانفاق من عطيتها اسم فاعل من الاعطاء
 وهو انما في قولها اي نزعها وازالتها عن محلها عنه لعدم معرفة قدرها
 ان عطيتها وعم رعاية صحتها بالشكر فان شكرها فانواع الطاعات وعظمتها
 عا ذكر من الاسراف يستوجب ان يوصف انما بالحق كما مر له الصفة وذلك
 بالبعد الالهي سبحانه وزيادتها عن الثبات قال في لسان شكرهم في المعقول
 لا يردونك والخطاب وان كان لغير اسرايل الا ان هذه الامة اوصى كوز الحلال
 منهم الكسب الثالث في المصنف في عطف بلسر الصاد وهو مضمونها
 لثمة حكاها ابن السكيت وجماعة صنوف قال ابن فارس فيما ذكر عن الخليل الصنف
 الطائفة من كل شيء وقال كوهن الصنف النوع والقرن الاسراف افعال
 الاسراف او هامة اهل المال ارا تلاء واصطاعة والفاقة الاولى
 وانفاده بالحق على القاف لانه الانفاقات لا يكون الا في غير فائدة فعند
 بها سرعا ولا عرفا ولا مال دنيئة او دنيوية صياغة فالاولى القليلة
 المحققة باسمها والثانية المعتمدة عرفا وقيد الدنيوية بالعبادة اصغر اذ اعني بها
 كالانفاق في الممالك الحرة والمشاركت كذلك فتمت من الاسراف ظاهر وصية
 مشهور عند العالم وغيره كالمقاء المال في البحر المراد بالكل معنى ولو نزل
 والقابلية التبر ضد البحر وفي نسخة والبرم فزيادة همة وتبدل تحتية بعد
 الموصرة وعليه قاله اهل اللغة المشهور من التشاغل بالي والكلو والتاثر وكونها
 من المتلفات كمال الوصول بالينا لانه الفاعل اليه اربابا يدرك به القابلية
 وتم ولا يتبعه لثمة فيه وقرينة بالحق وبسبب القابلية ان حرق المبيع
 وكسره وان لم يصير صرا لا يقاتل منقعة في ذلك وقطعة او جعله مضموعا
 تحت لا يتبعه في ظاهره انه لو بقي هو ما ذكر انتفاعه به من كونه اسرافا فاحصول
 النقص في ذلك في الجملة ويجعل ان يراد بحيث لا يتبعه في ما كان ولا ممازج لوقتها

اسراف

اسراف وكعدم اجتهاد الثمار انجمها والافتقار عن المجد والتميز كالمثلثة وتخفيف
 الميم في غير اوليه كجبل وحيال ويحكي على ثم بصفتين ككتاب وكتب والموضوع وهو
 انسيب وفي نسخة والزرع حتى فامة للعدم تلك بكرة اللام في الافصح والفتقد
 في هبة الاستنطاق بها وكعدم ايواء المواتح بالحقية جمعا مائة اي الابل والبقر
 والغنم والارقاء جمع يرضق اذ ارا او نحوها ظرف لايواء وهو كسرها فيكون
 التختة مصدر اوى قلت الواو الاولى باء كونهما عقب كسرها وحل كون عدم الايواء
 كما ذكر اسرافا ان كان في موضع خلاف فيه عليها لولا الايواء وعدم الاطعام او
 الكسب حتى يهلك من بحر او البرية وينافي في عدم الاكسب وفيه ان الوهب يرفع
 اذ انما في نسخة قوله قال في وسرايل يفتن امر او نحو ذلك غاية عدم الاطعام فالله على
 في تطبيق الفة ومنه ايمن الاسراف فانه يرضع فضاء يحتاج ادراك لونه كذلك
 الي شئيه ويؤلم لفاعلة في مضمونها ويوم ان من ذلك لعدم تهديها ما يفتن بغيره
 بعد جمع ان كان لا يواتد تفرقة فيها وعدم حفظه من المكلفات في تحقيق بنفسه
 او بوصول رطوبة انما اوة وعمل اسم مصدر من بلبله او نحوها افعال او صحت
 بالاطم السوس وعما يرتبط للتحفظ من السوس تحديق اسماء علماء المدينة المنورة على احدث
 الذي فهم من قال الاكل من لا يتقيد بالحق فيتم في غير حارة فبهم عبيداته
 عروة ابو بكر سعيد ثم سلم سلمان هو فقها طيبة بعد التابيعين اولي للملكوم وجمعت
 اسما ومع ذلك مواضعها في قول لرفوع صديع من نحو اسم اذا علمت اسماءهم ذهب
 العناء بعد ابو بكر سلمان فاسم وعروة عبيدته فاجرة الهنا وهذا اعلان السابح
 العاسم من محزون الضيق وهو قول سلم بن عبد الله بن عمر والقارة في المصباح هي ولا يهتر
 تفرع على الذكر والاشي جمع فاركتوه ونحوه وصران وفرا كان نفاذ هو زيارت لقب كثر
 في القرآن كذا في المصباح اوائل يقع النون فيكون او نحوها من المتلفات وانتم
 وقع هذا النوع من الاسراف في الخبر بضم فيكون والجمع والمرفق يقع اوليه
 اذ في كاف معروف وايين بضم ايمن ويحذف اليه في حال ضمير وشديد النون في المصباح
 ونحوها من الاطية فاتهاون في فصيحة له ذلك وفي القواك في كانه في المصباح
 مما يفتنه به اي تنوع ما كدر طبا كان اوباب كالتين والبطيخ والزيب والربط
 والزمان وقول في كفاية وتخل برمان قال اهل اللغة انما تنقص ذلك ما لا ذكر لان العرب
 تكثر الاشياء بحملة ثم تنقص شيئا منها بالتسوية بينها على فضل فيه ومثله قولهم واذا اخذت